

التزوير الانتخابي للإدارة الاستعمارية من خلال انتخابات الجمعية الجزائرية ورد الفعل

الوطني.

1951-1948

Fraude électorale de l'administration coloniale à travers les élections de l'Assemblée algérienne et la réaction nationale. 1948-1951.

الطالب بوقلقول عيسى* الاستاذ يوسف قاسمي

boukelkoulaisa05@gmail.com

جامعة 8ماي 1945 قالمة

Gasmiyouceff66@yahoo.fr

جامعة 8ماي 1945 قالمة

تاريخ النشر: 2022/06/28

تاريخ القبول: 2022/01/10

تاريخ الاستلام: 2019/12/24

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى التطرق إلى الانتخابات التي عرفتها الجزائر، في أعقاب تأسيس المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne) افريل 1948م، بموجب القانون الخاص بالجزائر 20 سبتمبر 1948م، وانتخابات فيفري 1951م، وإلى الدور الذي لعبته السلطة الاستعمارية في تزوير هذه الانتخابات عبر مراحلها المختلفة، حيث سعت الإدارة الاستعمارية منذ ظهور هذا المجلس إلى الوجود، إلى محاولاتها المتكررة إلى عرقلة الانتخابات والحيلولة دون وصول النواب المسلمون الجزائريون، إلى الحصول على مقاعد لهم في هذا المجلس، وذلك من خلال عمليات التزوير والغش الذي مارسته، سواء في مكاتب التصويت من خلال ملئ صناديق فارغة مسبقة بأصوات الموالة، أو من خلال عرقلة وصول بطاقات المرشحين إلى مكاتب الاقتراع، بالإضافة إلى ممارسة عمليات القمع والتخويف والاضطهاد، ضد أنصار ممثلي الأحزاب الوطنية المشاركة في هذه الانتخابات، ومن خلال تبني للمنهج التاريخي واستقرائي للمصادر والمراجع وصلت إلى نتيجة مفادها، أن التزوير الانتخابي في انتخابات المجلس الجزائري عملية مدبرة لها من قبل السلطة الاستعمارية ومن الحاكم العام نايجلان، سعيا منه دون أن يكون للجزائريين ممثلين في المجلس الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التزوير، الانتخابات، النواب، الحركة الوطنية، الإدارة الاستعمارية، المجلس الجزائري.

Abstract :

This article aims to address the elections that Algeria witnessed, following the establishment of the Algerian Council (algérienne l'assemblée) of April 1948, under the law of Algeria, September 20, 1948, and the elections of February 1951, and the rôle Player by the colonial authority in rigging these élections through various stages, where the colonial administration has sought since the émergence of this Council To exist, to its repeated attempts to disrupt the élections and prevent the access of Algerian Muslim MPs, to obtain seats in this Council, through the fraud and fraud practiced, both in the polling stations by filling the empty boxes beforehand By obstructing the access of candidates' cards to the polling stations, in addition to practicing repression, intimidation and persecution, against the supporters of representatives of the national parties participating in these élections, and by following the historical and extrapolative approach to the sources and references, reached the conclusion that électoral fraud in élections The Algerian Council is an orchestrated operation by the colonial authority and the Governor-General Nigelan, in pursuit of which the Algerians do not have representatives in the Algerian Council.

Keywords:

fraud, élections, deputies, national movement, colonial administration, Algerian Council.

Résumé:

Cet article a pour but de traiter des élections auxquelles l'Algérie a assisté, à la suite de la création du Conseil algérien d'avril 1948, de la loi algérienne du 20 septembre 1948 et des élections de février 1951, ainsi que du rôle joué par les autorités coloniales dans l'organisation de ces élections à différentes étapes, où l'administration coloniale a cherché depuis la création de ce Conseil. Exister, à ses tentatives répétées pour perturber les élections et empêcher l'accès de députés algériens musulmans, pour obtenir des sièges à ce Conseil, grâce à la fraude et à la fraude pratiquées, à la fois dans les bureaux de vote en remplissant au préalable les cases vides En entravant l'accès des bureaux de vote aux cartes des candidats, en plus de la répression, de l'intimidation et de la persécution, à l'encontre des partisans des

représentants des partis nationaux participant à ces élections, et en suivant l'approche historique et extrapolative des sources et des références, a conclu que la fraude électorale était une fraude électorale Le Conseil algérien est une opération orchestrée par les autorités coloniales et le gouverneur général Nigelan, pour laquelle les Algériens n'ont pas de représentant au Conseil algérien.

Mots-clés:

fraude, élections, députés, mouvement national, administration coloniale, Conseil algérien.

مقدمة

شكلت الانتخابات بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر وسيلة من وسائل المقاومة والجهاد السياسي، من اجل المطالبة بالحقوق المسلوبة من إدارة المحتل، حيث شكل العمل السياسي أداة هامة للتعبير عن برامجها ومواقفها من مختلف القضايا، وذلك في إطار الشرعية التي تحكمها القوانين الفرنسية.

ومن بين الانتخابات الأكثر أهمية في تاريخ الحركة الوطنية، انتخابات المجلس الجزائري افريل 1948م، ذلك لأنها شهدت مشاركة كل الأحزاب الوطنية لأول مرة. حيث لم تسلم هذه الانتخابات من كل أنواع التدليس والتزوير، وإعمال القمع والاضطهاد في حق المناضلين وبعض المرشحين بهدف إفشال المشروع الوطني.

حيث جاء تنظيم فرنسا لهذه الانتخابات في أعقاب صدور القانون الأساسي للجزائر في 20 سبتمبر 1947م، وهو الذي اقر إنشاء مجلس جزائري مكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر بالتنسيق مع الحاكم العام. لكن المتمعن في محتوى هذا القانون يدرك أن الاستعمار الفرنسي ميز بين السكان الجزائريين أصحاب الأرض الذين يمثلون السواد الأعظم والأغلبية الساحقة في وطنهم المنتزع منهم، وذلك من خلال أحداث هيئتين لدى المجلس هما: الهيئة الأولى، المشكلة من الأوروبيين الذين يقدر عددهم 60 نائبا ، والهيئة الثانية المكونة من الجزائريين البالغ عددهم 60 نائبا ، وهذا لا يتماشى مع عدد السكان في الجزائر. وهنا نطرح الإشكالية التالية: كيف عملت الإدارة الاستعمارية على تكريس ظاهرة التزوير في الانتخابات، وحالت دون حصول النواب المسلمون على مقاعد لهم في المجلس الجزائري؟ وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة.

كيف سارت انتخابات الجمعية الجزائرية 1948 في ظل عمليات التزوير المفروضة؟ وما هي نتائجها على مستوى الهيئتين الأولى والثانية؟

ما هي أبرز التجاوزات للإدارة الاستعمارية في هذه الانتخابات؟

هل يمكن اعتبار انتخابات افريل 1948 م وفيفري 1951م وجهان لعملة واحدة؟
ما هي ردود فعل الحركة الوطنية على هذه الانتخابات؟

خلفية تاريخية حول ظاهرة الانتخابات في الجزائر المستعمرة

عملت الإدارة الاستعمارية طيلة احتلالها للجزائر، منذ 1830م إلى سن قوانين وتشريعات تنظم بها المستعمرة تمهيدا لضمها إلى المتروبول ، باعتبارها جزءا من فرنسا وولاية من ولاياتها. حيث تتالت هذه التشريعات والقوانين باختلاف المصالح الفرنسية في الجزائر، مما أدى إلى بروز فكر سياسي محلي وطني قادته النخبة الجزائرية، في الفترة ما بين الحربين بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والإيديولوجية ، والذي انتهى باعتماد مجلس جزائري سنة 1948م بموجب القانون الخاص بالجزائر الصادر في 20 سبتمبر 1947م. (بن ابراهيم بن العقون، 2010، ص522)

1/ انتخابات المجلس الجزائري 1948م: إطارها القانوني وسياقها السياسي.

ظهر هذا القانون (دستور) في عهد رئيس الجمهورية X.uriol ، ورئيس الحكومة Paul Ramadier، والحاكم العام CHatagnaux، يحمل رقم 47-1853(طاعة، 2012، ص49) وقبل صدور هذا القانون سبقه مناقشات كبيرة وحادة في المجلس الوطني الفرنسي، حول مضمون إصلاحات سياسية في الجزائر، حيث لقي مشروع الحكومة الموافقة وصوتوا عليه يوم 27 اوت 1947م بـ 319 صوتا ضد 89 صوتا وامتناع 184 عن التصويت، فيما يذكر محفوظ قداش أن عدد المصوتين بالموافقة كان 325 صوتا مقابل 86 صوتا وامتنع 163 من الشيوعيين والنواب المسلمون عن التصويت(بوحوش، 1997، ص242) ، إلا انه في الأخير تم الموافقة على المشروع والتصويت عليه وتمريه دون موافقة النواب المسلمون.(قداش، 2012، ص1026) حيث خلص المشروع إلى إنشاء مجلس مكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر، بالتنسيق مع الحاكم العام في الجزائر(معزوز، 2005، ص195).
أما فيما يخص المجلس الجزائري فانه تأسس بموجب قانون 20 سبتمبر 1947م، وتم انتخاب هذا المجلس في افريل 1948م، يخص تمثيل السكان الأصليين والأوروبيين حيث ينتخب كل واحد منها 60 مندوبا، لكن هذا الجهاز في ارض الواقع أفضى إلى تمثيل غير عادل وذلك بتساوي مليون أوروبي بحوالي ثمانية مليون جزائري(طاعة ،مرجع سابق، ص69).

انتخاب افريل 1948م: مجرياتها ونتائجها.

تعد هذه الانتخابات الفريدة من نوعها في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث شارك في هذه الانتخابات ممثلو الهيئة الانتخابية الأولى، وهم الأوروبيون والى جانبهم ممثلو الهيئة الانتخابية الثانية وهم المسلمون الجزائريون، حيث دخل معترك الانتخابات الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وحتى جمعية العلماء المسلمين بطريقة غير مباشرة، متجنبين في ذلك الاصطدام مع الإدارة الاستعمارية كونها

جمعية دنية لا تتدخل في الأمور السياسية وكذلك حتى لا تتعرض للحل من طرف السلطة الاستعمارية. (، مرجع نفسه، ص113).

شهدت العملية الانتخابية عشية التصويت في الدور الثاني في انتخابات 1948م، إحداثا كبيرة لعل أهمها ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية من تجاوزات الغرض منها، هو عرقلة سير عملية الانتخابات في أجواء ديمقراطية(ايت حمد، ص165)، حيث أقدمت السلطة الفرنسية على منع مصالي الحاج أثناء زيارته لمعسكر يوم 19 مارس 1948م من تنظيم تجمع، ولقاء يظم أنصاره يتناول فيه مشروعه الانتخابي حيث صرح قائلاً " لقد أخذت مني حرية الكلمة في معسكر" (جاك، 2008، ص1)، ولم تتوقف الإدارة الفرنسية عند هذا الحد فقط، بل عملت على إيقاف حوالي 40 مرشحا مسلما حاولوا الالتحاق بالجزائر العاصمة، كما سجلت أيضا تجاوزات أخرى منها سرقات متعددة للصناديق في دواوير مختلفة للبلديات التي وضعت فيها صناديق الاقتراع ، كما تم في هذه الانتخابات اعتقال 31 مرشحا من أصل 59 من الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، واعتقال الآلاف من الأشخاص وقتل عدد من الناخبين رميا بالرصاص. (يوسف، 2002، ص184).

كما شهد يوم التصويت تحليق للطائرات العسكرية فوق القرى وفوق المراكز الانتخابية، بهدف التأثير على معنويات السكان والناخبين الذي يتوجهون إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثلين لهم في هذه الانتخابات، أما أمام مكاتب التصويت فقد وضعت الدبابات مرفقة بالانتشار المكثف لرجال الدرك والشرطة (حمري، 2015، ص116).

نتائج الانتخابات:

لقد تباينت نتائج انتخابات افريل 1948م، فكانت الأحزاب السياسية التي نالت حظها في هذه الانتخابات هي:

الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية حصلت على 9 مقاعد.

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حصل على 8 مقاعد.

المستقلين (الأحرار) حصلوا على 29 مقعد، حيث أحرزوا اكبر عدد المقاعد في هذه الانتخابات. كما جرت هذه الانتخابات كما أرادت الحكومة الفرنسية والحاكم العام نايجلان (Nigelan) ، الذي صرح يوم الثلاثاء 13 افريل 1948م قائلاً " إن دخول الانتخابات بالنسبة لسكان الجزائر، وتحديد المسلمين هو تحدي للخوف وعلى هذا المجلس الجديد القيام بواجباته " (حمري ليلي، مرجع نفسه، ص122)، وهذا يوضح أن نايجلان (Nigelan) لم تكن لديه نية سير الانتخابات بطريقة نزيمية يتنافس فيها المرشحون بطريقة ديمقراطية، بل اثبت نايجلان (Nigelan) انه سعى عكس ذلك من خلال دعمه للموالاة عن طريق التزوير والغش في الانتخابات على حساب مرشحي الأهالي الجزائريين(قنان، 1995، ص84).

2/ انتخابات 4 إلى 11 فيفري 1951م: طبيعتها وانعكاساتها.

جرت هذه الانتخابات في موعدها المحدد وذلك يوم 4 إلى 11 فيفوي 1951م، من اجل تجديد أعضاء المجلس، لكن هذه الانتخابات صاحبها ظروف حرجة بالنسبة للحركة الوطنية الاستقلالية، وذلك ما مس أصحاب الحركة الوطنية من اعتقالات ومتابعات بالجملة، مست كل من أعضاء الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية خصوصا بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، (قيري، ص243)، وهي الغائب الأكبر في هذه الانتخابات لان القمع الذي مارسه السلطة الفرنسية، والجرائم المرتكبة في حق المواطنين الجزائريين احدث خلاا تنظيميا في صفوف الحركة الوطنية ومناضليها، فظهر هذا الخلل والانقسام عشية انتخابات 1951م، بين الفكر الاستقلالي بقيادة الحركة من انتصار الحريات الديمقراطية، والفدرالي بقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث امتنعت الأغلبية الساحقة في عدة دواوير عن المشاركة في هذه الانتخابات، فحركة الانتصار قررت مقاطعة الانتخابات ودعت مناضليها إلى مقاطعتها، وذلك يرجع إلى عملية التزوير التي قادتها الإدارة الاستعمارية في انتخابات افريل 1948م، حيث تحولت إلى نشاط سري يحضر للعمل المسلح. (Lacheraf. 1976.p117) ويرجع كذلك عدم دخولها معترك الانتخابات إلى الانقسام الذي عرفته، أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد توقف بعض أعضائه عن كل نشاط سياسي وانضم آخرون إلى حركة الانتصار الحريات الديمقراطية (عابدية، 2010، ص52).

الحملة الانتخابية .

تعددت الحملات الانتخابية بين من يؤيد الإدارة الاستعمارية وبين من يعارضها، وبذلك تعددت برامج هؤلاء الأحزاب، فكان لكل طرف منطلقاته وخلفياته التي يعتمد عليها لحصد أغلبية الأصوات في هذه الانتخابات.

الموالون للإدارة الاستعمارية :

فقد سعى هؤلاء بكل جهودهم ومختلف وسائلهم لقطع الطريق أمام مرشحي الحركة الوطنية، فمثلا في الغرب الجزائري قام المستقل بن شيخة بتوظيف كل الوسائل للقيام بحملة دعائية، في مختلف الدواوير والمشاتي من اجل صرف الأنظار عن التصويت على الأحزاب الوطنية. (طاعة، ص137).

الأحزاب الوطنية:

تحالف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مع الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، وذلك من اجل القيام بحملة انتخابية موحدة، حيث اجتمع كل من بودا وبوقادوم ودماغ العتروس العربي من الحركة من اجل انتصار واحمد فرانسيس من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في

منطقة الحروش بغرض الحملة الانتخابية القادمة في فيفري 1951م لان الحركة قررت عدم المشاركة، حيث بدا فرحات عباس حملته الانتخابية في غليزان رفقة احمد فرانسيس في 24 جانفي 1951م وعقد تجمعا شعبيا في سيدي بلعباس(طاعة، مرجع سابق، ص139).

نتائج الانتخابات:

أفرزت نتائج الانتخابات فيفري 1951م، غياب ممثلي الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، وذلك يرجع لعدم دخولهم معترك الانتخابات نتيجة للتزوير الذي تعرضوا له في انتخابات 1948م، فهم تخوفوا أن يقعوا في نفس عملية الغش والتزوير ولذلك قرروا عدم المشاركة، أما النتيجة الأخرى وهي فوز الموالاتة في هذه الانتخابات كما سبق لهم ذلك في انتخابات 1948م بالأغلبية الساحقة(طاعة، ص142)، حيث اعتبرت الأحزاب الوطنية محدث والنتائج على أنها مهزلة صنعها الحاكم العام نيجلان(Nigelan)، فظهرت احتجاجات كثيرة من أولئك الذين شاركوا فيها منددين بالنتائج على أنها مزورة وغير عادلة(حمري، مرجع سابق، ص126).

مظاهر التزوير في انتخابات 1948م:

عينت الحكومة الفرنسية تحت ضغط الكولون وملاك الأراضي ايدموند نيجلان Edmond Marcel Naegelen حاكما عاما على الجزائر، في افريل 1948م خلفا لاييف شانتينييو Chatagnaux، (بليل، 2013، ص125) الذي اهتمته بالجمود وذلك كله من اجل تحطيم الحركة الوطنية في انتخابات المجلس الجزائري، باستعمال كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، كالتزوير والقمع وغيرها من الإجراءات التعسفية الأخرى التي مورست ضد الشعب الذي منع من حقوقه في اختيار ممثليه في هذه الانتخابات، ونتيجة لتفني نيجلان (Nigelan) في عمليات التزوير في الانتخابات أصبحت تعرف "الانتخابات على طريقة نيجلان(Nigelan) (التزوير، الخوف، الدم" مستخدما في ذلك أبشع الإجراءات التعسفية، منها الاعتقال وتوجيه التهم للمرشحين، الوطنيين كالمساس بالسيادة الفرنسية، ولم يكتف بهذا فقط، بل أعطى أوامر إلى المصالح الإدارية بالبلديات التي تضم صناديق الاقتراع كي لا توزع بطاقات الناخبين. في المراكز التي يشك في تشبث سكانها بالمبادئ الوطنية(بوعبد الله، 2006، ص158)

تضاعفت إجراءات التزوير والقمع ولم تتوقف سواء تعلق الأمر بانتخابات افريل 1948 أو انتخابات فيفري 1951م ولم يسلم حتى نواب الحركة الوطنية من الاعتقالات خصوصا ممثلو الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ولم تحصل الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية في هذه الانتخابات إلا على 9 مقاعد وهذا يرجع إلى عملية التزوير الممنهجة التي اتبعتها إدارة الاحتلال(ايت حمد، 2008، ص165)، كما بتوقيف 33 مترشحا للانتخابات من أصل 59 من بينهم طفراوي عبد القادر من معسكر(جاكر، مرجع سابق، ص4)، ومنع ممثلي

المرشحين من النواب المسلمون من مراقبة سير العملية الانتخابية، لإدراج صناديق مملوءة مسبقا لصالح الموالاتة الذين يدعمهم نيجلان (Nigelan)، ويتجلى ذلك الدعم في إسناد مكاتب التصويت إلى الأوروبيين فقط دون غيرهم وهذا يعتبر قمة التزوير وخرق القوانين (بوعبد الله، مرجع نفسه، ص 158). ومن مظاهر التزوير أيضا التي قام بها الحاكم العام نيجلان (Nigelan) عشية الانتخابات افريل 1948م، عدم تقسيم بطاقات الناخبين على أصحابها كما وجدت بطاقات اقتراع موضوعة مسبقا في الصناديق تجاوز عددها عدد المسجلين، كما سجل تأخر بعض المكاتب عن وقتها القانوني بوضع بطاقات المرشحين في متناول الناخبين لأداء واجبهم الانتخابي، وأدرجت أصوات ناخبين دون مشاركة أصحابها (Mahsass.p269).

إن التلاعب بنتائج الانتخابات وعرقلة سيرها تحت أنظار الحاكم العام نيجلان (Nigelan)، كان يهدف من خلاله إلى قطع الطريق أمام المنتخبين المسلمون للحيلولة دون اكتساب مقاعد في المجلس الجزائري، عن طريق إتباع أسلوب التزوير والغش في الانتخابات، خوفا منه من صعود التيار الثوري خاصة الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية.

لقد تواصلت نفس مظاهر التزوير والتجاوزات والخرق للقوانين في انتخابات 1951م، حيث عملت الإدارة الاستعمارية على خنق التيارات الوطنية التي تحمل برامج الدفاع عن الشعب المضطهد، وذلك من خلال وضع مراقبين داخل وخارج قاعة الانتخابات وتكثيف الحراسة من قوات الشرطة والدرك، وجل ذلك كله هو تخويف الناخبين وترهيبهم من اجل دفعه لوضع أصواتهم لصالح الموالاتة (طاعة، مرجع سابق، ص 143).

فمثلا في انتخابات 4 فيفري 1951م، تقدم مرشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري احمد طاهر بعريضة إلى محافظ مدينة معسكر، أشار فيها إلى مؤازرة رئيس بلدية تيزي ووادي تاريس (ولاية معسكر)، لعلي شكال عندما سمح له باستعماله نفس قاعة البلدية التي رفضا منحها إياه، وأنهما احتفظا ببطاقات منتخبين لاستعمالها لصالح علي شكال، كما قام مناصري علي شكال بتهديد المنتخبين بالسجن إذا هم لم يصوتوا لصالح علي شكال (عابدية، مرجع سابق، ص 50).

3/ رد فعل الحركة الوطنية:

الجهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

لقد أدركت أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، وعلى رأسها الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أن إنهاء الوجود الاستعماري من الجزائر بالمرونة السياسية، والمشاركة في الانتخابات أصبح أمر غير مجدي للاستمرار الإدارة الاستعمارية في تعنتها لمنح حقوق الجزائريين ومسايرتهم من اجل كسب الوقت لا غير، وفي ظل عمليات القمع والعنف وتزوير الانتخابات في منع الجزائريين من اختيار نواب لهم، يمثلونهم في المجلس الجزائري ويشاركون في حكم بلادهم. (بوعبد الله، مرجع سابق، ص 163)

كل هذه العوامل المتضاربة دفعت إلى تغير الأوضاع السياسية في الجزائر، ودفعت الحركة الوطنية إلى تجاوز خلافاتها مؤقتا لمواجهة الاستعمار الفرنسي، وهذا ما يكرسه اجتماع 5 أوت 1951م، بقاعة السينما " دنيازاد" ضمت ممثلون عن الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء المسلمين ، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والحزب الشيوعي الجزائري، وأعلنوا عن تأسيس " الجبهة الجزائرية للدفاع الحريات واحترامها " حيث حددت أهدافها حول إلغاء انتخابات 17 جوان 1951م، واحترام الحريات الأساسية، وحرية الرأي ، والصحافة، وإطلاق صراح المساجين السياسيين، ورفض الإجراءات التعسفية وإنهاء تدخل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي. (شاكور، 1996، صص 168، 269).

كما وجدت هذه الانتخابات معارضة من مكونات المجتمع الجزائري، فممثلي سكان ميزاب لم يشاركوا في انتخابات المجلس الجزائري، كما دعا مفدي زكرياء إلى عدم مشاركة الميزابيين في هذه الانتخابات. (طاعة ، مرجع سابق، ص132)، حيث أكدت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مرة أخرى أن التزوير الانتخابي ما هو إلا سيناريو جديد لإطالة نفس الاستعمار في الجزائر، وعرقلة الجزائريين حتى لا يصبح لهم ممثلين يدافعون عنهم وعن حقوقهم. (بوعزيز، 1999، ص411).

4/موقف جمعية العلماء المسلمين:

عبرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، عن احتجاجها عن هذه الانتخابات بالرغم من عدم مشاركتها فيها، حيث نشرت جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين مقالا في أفريل 1948م، عنوانه " الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة؟ " ، وكتب شيخ الجمعية محمد البشير الابراهي كتابا مفتوحا إلى الأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري (l'assemblée algérienne)، نشر في العدد 33 من جريدة البصائر 1948م، " إن المناظر التي تثير العبر وتسيل العبرات في هذه الانتخابات، أنكم كنتم ترون كما يرى الناس صندوقين للانتخابات في قرية واحدة، أو شارع واحد، إذا رأى بعد ذلك أن الفائزين في الصندوق الأول نواب وان اختلفوا في المبادئ، وان الفائزين في الصندوق الثاني نواب وان سمو أنفسهم مستقلين" (الابراهي، 1987، ص196).

خاتمة:

مما تقدم يتضح لنا جليا سعي الإدارة الاستعمارية إلى عرقلة وتزوير الانتخابات الجزائرية، عبر مراحلها المختلفة خصوصا انتخابات 1948 وانتخابات 1951م، وذلك عن طريق، الغش، وملئ الصناديق ببطاقات المنتخبين الموالات لها مسبقا، وكذلك منع مرشحي الحركة الوطنية من إلقاء تجمعات مع مناصرهم، كما قامت ببث الرعب والخوف في أوساط الناخبين، سعيا منهم إلى صرفهم بعدم التصويت على مرشحي الحركة الوطنية، بالإضافة إلى عمليات الاعتقال التي مست بعض مرشحي

الحركة الوطنية وسجنهم، حتى موعد إعلان النتائج التي تكون لصالح في اغلب الأحيان وذلك عن طريق التزوير الذي مارسته.

إذا كانت الإدارة الاستعمارية قد فرضت مرشحها عن طريق التزوير والغش في الانتخابات، وضربت بمبادئ الثورة الفرنسية التي رفعت شعارها (الحرية، الأخوة، المساواة) عرض الحائط فان أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية استخلصوا عدة نتائج من هذه الانتخابات نذكر منها، ازدياد مكانة حركة انتصار الحريات الديمقراطية لدى الجماهير الجزائرية، والخيار المسلح الذي تبنته والذي جسده تأسيس فرع المنظمة الخاصة الجناح العسكري لها واندلاع الثورة في نوفمبر 1954م.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1) بن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم، (1986)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصر 1945-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، ج3.
- 2) طاعة سعد، (2012)، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، دار كوكب العلوم، الجزائر.
- 3) بوحوش عمار، (1997)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 4) قداش محفوظ، (2012)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، دار الأمة، الجزائر، ج 2.
- 5) ايت حمد حسين، (2002)، روح الاستقلال مذكرة مكافح 1942-1952، منشورات البرزخ، الجزائر.
- 6) يوسف محمد، (2002)، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، الجزائر، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر.
- 7) قنان جمال وآخرون، (1995)، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
- 8) بليل محمد، (2013)، المجالس العامة للعملات في الجزائر ما بين 1947 -1954، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ج 2.
- 9) بوعزيزي، (1999)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

باللغة الفرنسية:

- 1) Lachref Mostefa, (1976), L'Algérie nation et société, ED, Maspero. Paris. France..
- 2) Mahssas Ahmed, (1969), le mouvement révolutionnaire en Algérie. de la 1 guerre mondial a 1954, ED ,Robert Laffond ,Paris ,France.

الرسائل الجامعية

- 1) حمري ليلي، (2014/ 2015)، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين 1948-1956، جامعة وهران، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر،
- 2) عابدية قاسم، (2009-2010)، الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954-1956، جامعة وهران، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.
- 3) بوعبد الله عبد الحفيظ، (2005-2006)، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، جامعة باتنة، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

المقالات والدوريات:

- (1) معزوز هدى، (2005)، الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 183-1962، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، ع11.
- (2) جاك رحسن، (2008)، انتخابات المجلس الجزائري في معسكر /114 افريل 1948، معسكر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3.
- (3) الإبراهيمي محمد البشير، (1987)، عيون البصائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2.